البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

ايار 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.6% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الأربعة الاولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الاول من عام 2024 ما نسبته 21.4% مقابل 21.9% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 19,062.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 42,998.3 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان عام 2024 ما مقداره 34,068.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان عام 2024 ما مقداره 44,281.2 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان عام 2024 ما مقداره 2,390.6 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية وفراً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 26.6 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مقداره 7.2 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون الثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 28.3 مليون دينار ليبلغ 22,518.2 مليون دينار (62.1% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 157.5 مليون دينار، ليصل 18,849.3 مليون دينار (52.0% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون الثاني 2024 ليصل إلى 41,367.5 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار(114.1% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,066.0 مليون دينار (38.8% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,365.4 مليون دينار (50.7% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,431.4 مليون دينار (89.5% من GDP مقابل 89.5% من GDP في نهاية عام 2023).

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين بنسبة 19.7% لتبلغ 1,223.8 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 5.6% لتبلغ 2,840.5 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.8% ليصل إلى 1,616.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 5.6% لتصل إلى 1,118.0 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 25.4% لتصل إلى 375.2 مليون دينار، مقارنة بذات الربع من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 4.2% لتصل إلى 611.9 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات عام 2023 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,248.7 مليون دينار (3.5% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,708.7 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 6.7% من GDP خلال عام 2023، مقارنة مع 11.7% من GDP خلال عام 2022. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 687.4 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنة مع 927.9 مليون دينار خلال عام 2022. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2023 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,082.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 36,643.9 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 19,062.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 42,998.3 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 34,068.6 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 44,281.2 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في المقابل انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية نيسان من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "كمبيالات وأسناد مخصومة"، والذي شهد ارتفاعاً.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 2,390.6 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية نيسان من عام 2024 ما مقداره 16,604.0 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2023		نهاية نيسان	
		2023	2024
US$ 18,122.9	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 17,508.0	US$ 19,062.0
5.0%		1.4%	5.2%
7.9	التغطية بالأشهر	7.4	8.3
42,663.1	السيولة المحلية	41,839.1	42,998.3
2.4%		0.4%	0.8%
33,387.1	التسهيلات الائتمانية	33,376.3	34,068.6
2.4%		2.4%	2.0%
29,324.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,409.4	29,764.4
1.6%		1.9%	1.5%
43,744.3	إجمالي ودائع العملاء	42,362.7	44,281.2
3.9%		0.6%	1.2%
34,468.9	ودائع بالدينار	33,015.7	34,890.0
5.0%		0.5%	1.2%
9,275.4	ودائع بالعملات الأجنبية	9347.0	9,391.2
0.1%		0.9%	1.2%
34,163.0	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	33,090.3	34,468.3
2.9%		-0.3%	0.9%
27,615.9	ودائع بالدينار	26,448.4	27,889.0
3.8%		-0.6%	1.0%
6,547.1	ودائع بالعملات الأجنبية	6,641.9	6,579.4
-0.8%		0.6%	0.5%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

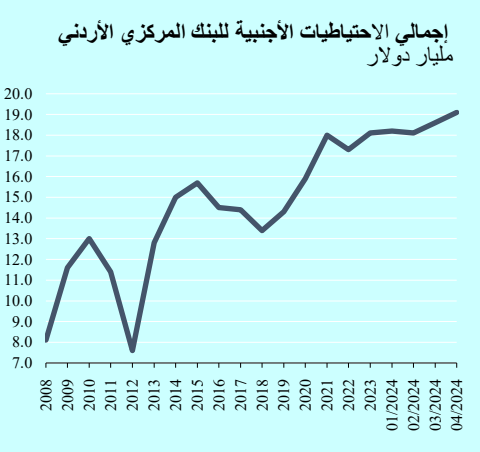

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 19,062.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 43.0 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر نيسان من عام 2024 مع نهاية عام 2023، يلاحظ الآتي:**

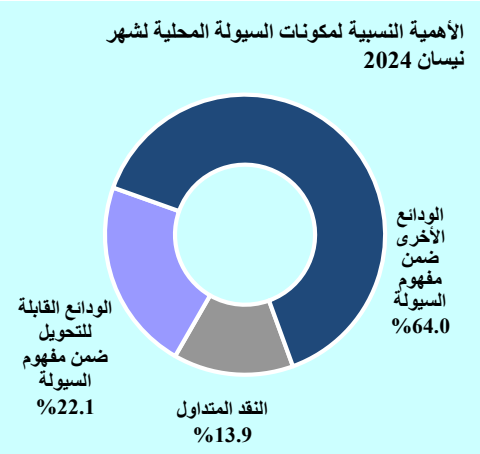

- **مكونات السيولة**

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 37.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 35.7 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 6.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.2 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

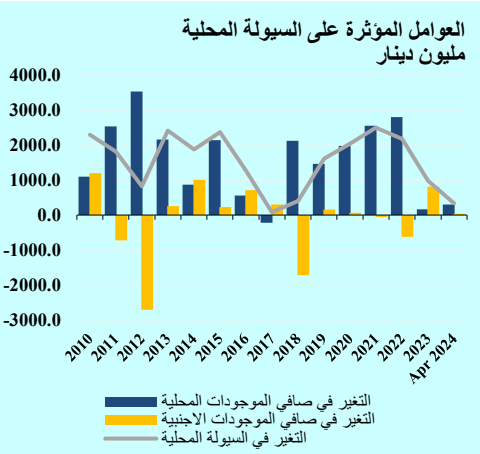

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 35.0 مليار دينار، مقارنة مع 34.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 8.0 مليار دينار، مقابل 7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 12.9 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2023		نهاية نيسان 2023	2024
7,946.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,304.0**	**7,980.7**
12,387.6	البنك المركزي	11,864.6	12,941.1
-4,440.5	شركات الإيداع الأخرى	-4560.5	-4,960.4
34,716.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**34,535.0**	**35,017.6**
16,103.5	الديون على القطاع العام (صافي)	15,095.9	16,132.7
1,613.8	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,723.3	1,656.7
29,676.7	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,702.0	30,195.1
-12,677.8	صافي العوامل الأخرى	-11,986.1	-12,966.8
42,663.1	**السيولة المحلية (M2)**	**41,839.1**	**42,998.3**
5,807.6	النقد المتداول	6,158.9	5,962.9
36,855.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة	35,680.2	37,035.4

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2023		نيسان 2023	نيسان 2024
7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.00	7.50
8.50	إعادة الخصم	8.00	8.50
8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.75	8.25
7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.75	7.25
7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.00	7.50
7.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	7.00	7.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أما خلال عام 2023، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.50%.
- سعر إعادة الخصم: 8.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25%
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.50%.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

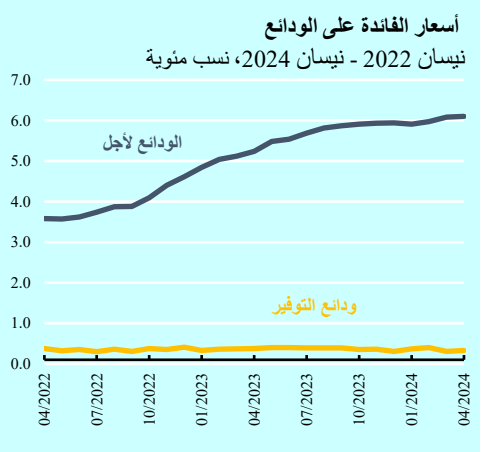

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.10%، ليرتفع بذلك بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ومستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 0.33%.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان من عام 2024 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.74%، ليرتفع بذلك بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

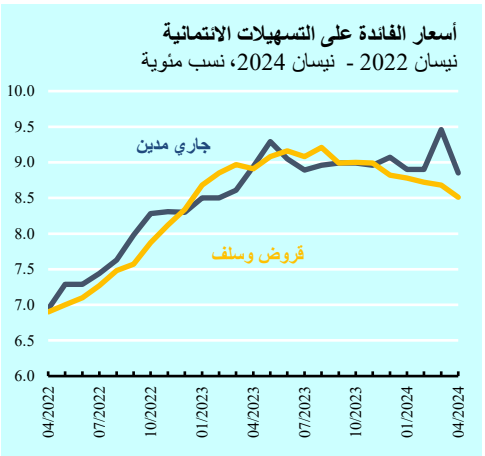

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بمقدار 61 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.85%، لينخفض بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.09%، ليرتفع بذلك بمقدار 40 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2023		نيسان 2023	نيسان 2024	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.53	تحت الطلب	0.49	0.74	21
0.31	توفير	0.38	0.33	2
5.94	لأجل	5.24	6.10	16
	التسهيلات الائتمانية			
8.69	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.10	9.09	40
8.82	قروض وسلف	8.91	8.51	-31
9.07	جاري مدين	8.94	8.85	-22

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.51%، لينخفض بذلك بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2024 بما مقداره 681.5 مليون دينار أو ما نسبته (2.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 784.8 مليون دينار، أو ما نسبته (2.4%) خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر نيسان من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 440.4 مليون دينار (1.5%)، والتسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 144.8 مليون دينار (6.9%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 81.3 مليون دينار (9.6%)، والتسهيلات الممنوحة للشركات العامة غير المالية بمقدار 28.1 مليون

دينار (2.7%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 13.2 مليون دينار (21.7%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

❐ الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 44.3 مليار دينار، مقابل 42.4 مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام 2023، و43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر نيسان من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 34.9 مليار دينار، و9.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 33.0 مليار دينار للودائع بالدينار و9.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر نيسان من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

❐ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر نيسان من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2024 حوالي 96.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 16.8 مليون دينار (21.0%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 48.7 مليون دينار (30.4%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 381.9 مليون دينار.

عـدد الأسهـم:

بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة خـلال شـهر نيسـان مـن عـام 2024 مـا مقـداره 62.5 مليـون سـهم، مرتفعـاً بمقـدار 2.3 مليـون سـهم (3.8%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق، بالمقارنـة مـع انخفـاض قـدره 51.5 مليـون سـهم (44.5%) خـلال الشـهر المماثـل مـن العـام السـابق. أمـا خـلال الثلـث الأول مـن عـام 2024 فقـد بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة نحـو 293.2 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شـهد الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم مرجحـاً بالأسـهم الحـرة فـي نهايـة شـهر نيسـان مـن عـام 2024 انخفاضـاً قـدره 47.2 نقطـة (1.9%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق ليصـل إلـى 2,390.6 نقطـة، بالمقارنـة مـع انخفـاض مقـداره 139.7 نقطـة (5.4%) خـلال الشـهر المماثـل مـن العـام السـابق. أمـا خـلال الثلـث الأول مـن عـام 2024، فقـد انخفـض الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم بمقـدار 40.7 نقطـة (1.7%)، وجـاء هـذا الانخفـاض محصـلةً لانخفـاض الـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم القطـاع المـالي بمقـدار 115.9 نقطـة (4.2%). فـي المقابـل، ارتفـع الـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم قطـاع الصـناعة بمقـدار 191.0 نقطـة (4.0%)، والـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم قطـاع الخـدمات بمقـدار 5.9 نقطة (0.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

نيسان			
2024	2023		2023
2,390.6	2,461.5	الرقم القياسي العام	2,431.2
2,613.1	2,635.9	القطاع المالي	2,729.0
4,909.7	5,127.3	قطاع الصناعة	4,718.7
1,649.9	1,749.4	قطاع الخدمات	1,644.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2024 ما مقداره 16.6 مليار دينار، منخفضة بمقدار 263.1 مليون دينار (1.6%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 1.3 مليار دينار (7.1%) خلال الشهر المماثل من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 335.2 مليون دينار (2.0%).

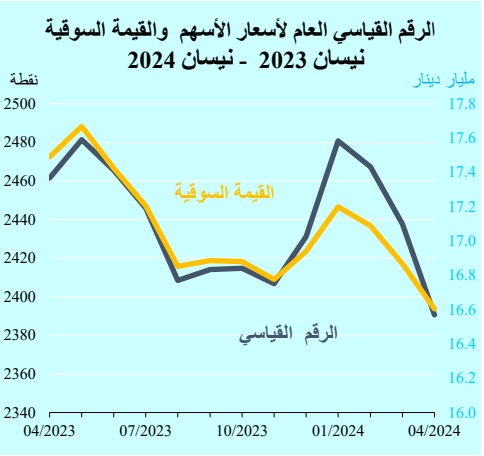

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان من عام 2024 تدفقاً سالباً بلــغ 0.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 5.8 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2024 ما قيمته 6.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 7.6 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 25.0 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2023		نيسان 2023	نيسان 2024
1,457.0	حجم التداول	111.4	96.6
5.9	معدل التداول اليومي	6.2	5.1
16,939.2	القيمة السوقية	17,489.7	16,604.0
1,120.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	64.1	62.5
-30.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-5.8	-0.9
151.1	شراء	12.8	6.7
181.2	بيع	18.6	7.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2023 نمواً بنسبة 2.3%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2022. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.1% خلال الربع الرابع من عام 2023، مقابل نمو نسبته 4.6% خلال ذات الربع من عام 2022.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2023 نمواً نسبته 2.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.4% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 5.1% خلال عام 2022.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2024 ما نسبته 21.4% (17.4% للذكور و34.7% للإناث)، وذلك مقابل 21.9% (19.6% للذكور و30.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 57.1%) و20-24 سنة (بواقع 41.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.6% خلال عام 2023، وذلك مقابل نمو نسبته 2.4% خلال عام 2022. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.4% خلال عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2022) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.8% خلال عام 2023، مقابل نمو نسبته 2.5% خلال عام 2022. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.4%، مقابل نمواً نسبته 5.1% خلال عام 2022، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال عام 2023 مقابل نمو نسبته 2.6% خلال عام 2022.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
% ،2023-2021

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	1.7	4.7	4.3	3.8	**3.7**
GDP بالأسعار الجارية	2.6	7.2	6.8	7.0	**5.9**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	2.9	2.4	2.0	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	4.5	5.1	6.1	4.6	**5.1**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	2.8	2.6	2.7	2.3	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.3	4.4	4.1	**4.4**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
% ،2023-2021

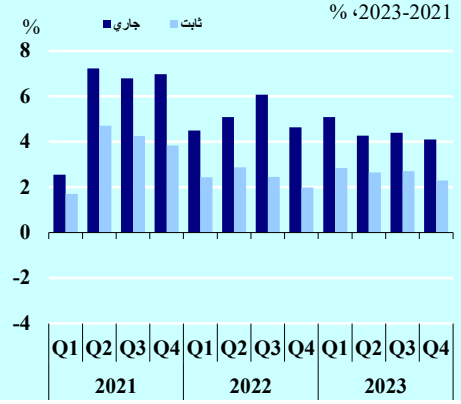

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2023 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالنمو الحاصل في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، واجمالي حوالات العاملين.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2023، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 76.9% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2022	2023	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.4	2.6	2.4	2.6
الزراعة	3.3	5.8	0.2	0.3
الصناعات الاستخراجية	2.9	3.9	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	3.3	3.5	0.6	0.6
الكهرباء والمياه	2.5	3.1	0.0	0.1
الإنشاءات	4.1	1.4	0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	2.9	1.9	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	4.9	5.0	0.1	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.4	4.1	0.3	0.4
خدمات المال والتامين	4.4	3.5	0.3	0.3
العقارات	1.0	1.1	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	1.9	2.9	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.2	1.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.6	2.8	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	-5.7	0.1	-0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 0.9%، و"عدد المغادرين" (0.1%)، و"إنتاج الفوسفات" (52.0%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" (16.4%)، فيما اظهر مؤشر "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" تراجعاً بنسبة (2.9%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2023	المؤشـــر	2023	الفترة المتاحة	2024
3.9	**المساحات المرخصة للبناء**	47.3	**كانون ثاني – شباط**	-19.6
-14.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-13.8	**كانون ثاني – نيسان**	0.9
18.1	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	41.5		-2.9
24.4	**عدد المغادرين**	77.6		0.1
3.6	**انتاج البوتاس**	6.9		1.8
1.5	**انتاج الفوسفات**	1.6		52.0
-3.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-0.2	**كانون ثاني – آذار**	0.1
5.9	المنتجات الغذائية	2.0		4.1
3.6	منتجات التبغ	6.1		2.5
-19.1	منتجات نفطية مكررة	2.0		-0.8
-1.4	صنع الملابس	-8.6		-15.2
5.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	3.6		4.5
1.1	المنتجات الكيميائية	-15.6		9.8
4.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	1.7		16.4
13.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	6.2		0.2
3.2	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.6		16.7

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، مقابل ارتفاع نسبته 3.7% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.0%، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023.
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة 2.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 15.5%.

معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى للأعوام (2016-2024)، %

معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى للعامين 2023 - 2024

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني - نيسان		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني - نيسان	
		2023	2024	2023	2024
جميع المواد	**100.0**	**3.7**	**1.6**	**3.7**	**1.6**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**0.5**	**1.4**	**0.1**	**0.4**
الغذاء	**23.8**	**0.5**	**1.5**	**0.1**	**0.4**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	4.9	2.4	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	1.0	3.4	0.1	0.2
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	1.0	0.7	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	8.8	0.5	0.3	0.0
الزيوت والدهون	1.7	5.5	-1.1	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-1.9	-1.8	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-15.5	2.3	-0.5	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**0.0**	**5.3**	**0.0**	**0.2**
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	0.0	5.3	0.0	0.2
3) الملابس والاحذية	**4.1**	**-1.2**	**1.0**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.4	-1.9	1.0	-0.1	0.0
الأحذية	0.7	2.1	0.6	0.0	0.0
4) المساكن	**23.8**	**8.4**	**3.0**	**2.0**	**0.7**
الايجارات	17.5	5.2	4.1	0.9	0.7
الوقود والانارة	4.7	23.3	-1.4	1.0	-0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**3.8**	**0.2**	**0.2**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**6.6**	**0.0**	**0.3**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	**3.3**	**1.1**	**0.5**	**0.2**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.9**	**0.4**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفية	**2.6**	**10.2**	**-0.9**	**0.3**	**0.0**
10) التعليم	**4.3**	**1.8**	**1.1**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**6.6**	**0.4**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**3.8**	**1.3**	**0.2**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "السكر ومنتجاته" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 2.9% و2.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.2% و4.9%، على التوالي، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023، متأثراً، كل منهما، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.
- كما ارتفع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 5.3%، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.3 نقطة مئوية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (1.1%)، و"الوقود والانارة" (1.4%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.5% و23.3%، على التوالي، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2024)، فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.6%)، و"الفواكه والمكسرات" (2.6%)، و "الوقود والانارة" (0.2%).

معدل التضخم الشهري
(نيسان 2023-نيسان 2024)، %

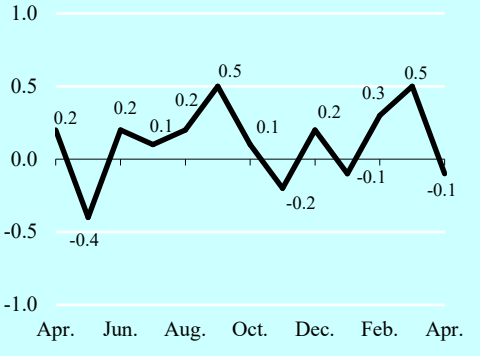

سوق العمل

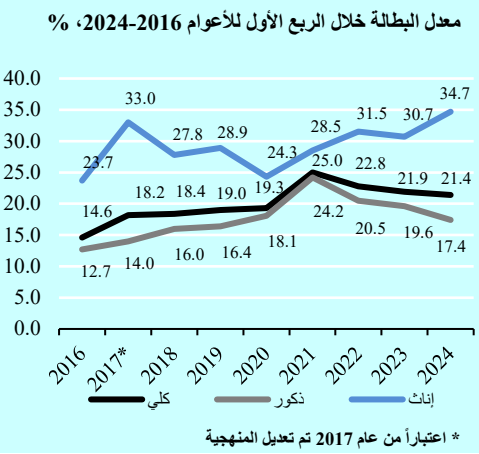

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (17.4% للذكور و34.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك مقابل 21.9% (19.6% للذكور و30.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 57.1%) و20-24 سنة (بواقع 41.7%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.8% خلال الربع الأول من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 18.0%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (53.7% للذكور و15.5% للإناث)، بالمقارنة مع 33.3% (53.3% للذكور و13.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2023.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الأول من عام 2024، بالمقارنة مع 26.0% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية وفراً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 26.6 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال الشهر الاول من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 7.2 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (5.6 مليون دينار)، يبلغ وفر الموازنة العامة ما مقداره 21.1 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 15.5 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون ثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 28.3 مليون دينار، ليصل إلى 22,518.2 مليون دينار (62.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,066.0 مليون دينار (38.8% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون ثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 157.5 مليون دينار، ليصل إلى 18,849.3 مليون دينار (52.0% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,365.4 مليون دينار (50.7% من GDP).

- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون ثاني 2024 بمقدار 185.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 41,367.5 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (114.1% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,431.4 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.5% من GDP) في نهاية عام 2023.

أداء الموازنة العامة خلال الشهر الاول من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2023:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال الشهر الاول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 23.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2%، لتبلغ 766.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 26.4 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 2.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهر الاول من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الثاني		معدل النمو
	2023	2024	%
الإيرادات العامة	**742.6**	**766.2**	**3.2**
الإيرادات المحلية، منها:	734.3	760.7	3.6
الإيرادات الضريبية، منها:	583.0	603.6	3.5
ضريبة المبيعات	320.1	321.3	0.4
الإيرادات الأخرى	151.0	156.9	3.9
المنح الخارجية	8.3	5.6	-32.5
إجمالي الإنفاق	**749.8**	**739.6**	**-1.4**
النفقات الجارية	730.4	719.5	-1.5
النفقات الرأسمالية	19.4	20.1	3.6
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-7.2**	**26.6**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 26.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، لتصل إلى 760.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 20.6 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 5.9 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 20.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، لتصل إلى 603.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 79.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2019-2023)، والشهر الاول من عام 2024

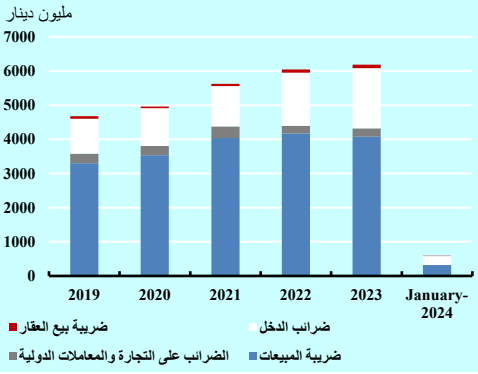

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 26.5 مليون دينار، أو ما نسبته 11.4%، لتصل إلى 258.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 42.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 19.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2%، لتشكل ما نسبته 82.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 213.0 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 5.7 مليون دينار، أو ما نسبته 19.9%، لتبلغ 34.4 مليون دينار، وحساب المساهمة الوطنية بمقدار 1.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.0%، ليبلغ 11.0 مليون دينار.

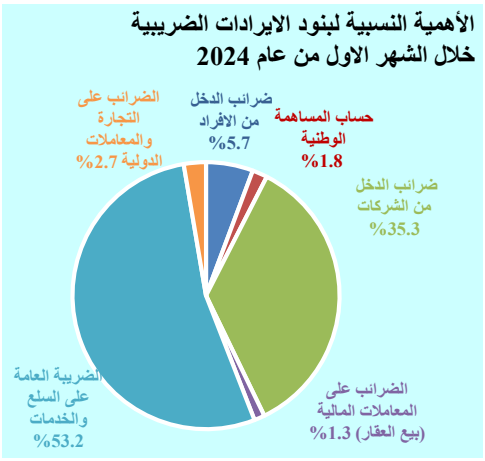

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 1.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، لتبلغ 321.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 53.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع ضريبة مبيعات القطاع التجاري بمقدار 24.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 6.5 مليون دينار، وضريبة مبيعات الخدمات بمقدار 4.1 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 33.5 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 5.7 مليون دينار، أو ما نسبته 26.0%، لتصل إلى 16.2 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.5 مليون دينار، أو ما نسبته 16.3%، لتصل إلى 7.7 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 5.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9%، لتصل إلى 156.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 17.7 مليون دينار لتبلغ 40.3 مليون دينار (منها 38.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 18.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2023)، وانخفاض كل من الايرادات المختلفة بمقدار 8.8 مليون دينار لتبلغ 40.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 3.0 مليون دينار لتبلغ 76.1 مليون دينار.

- حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهر الاول من عام 2024 على مستواها المتحقق خلال الشهر الاول من عام 2023، والبالغة 0.2 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 2.7 مليون دينار، أو ما نسبته 32.5%، لتصل إلى 5.6 مليون دينار، مقابل 8.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2023.

■ النفقات العامة

انخفضت النفقات العامة خلال الشهر الاول من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 10.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4%، لتبلغ 739.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض النفقات الجارية بنسبة 1.5%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 3.6%.

هيكل النفقات العامة
(2019-2023)، والشهر الاول من عام 2024

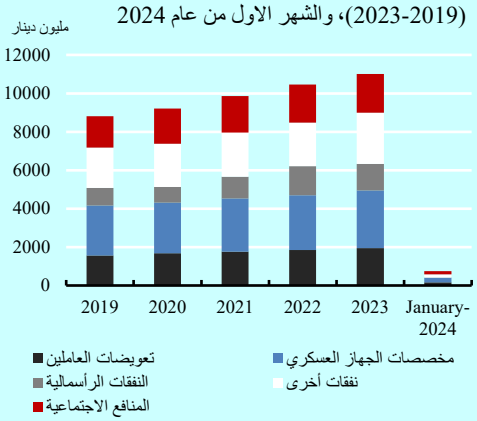

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 10.9 مليون دينار، أوما نسبته 1.5%، لتصل إلى ما مقداره 719.5 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 97.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الايردات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية ، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 5.2 نقطة مئوية، ليصل إلى 105.7% مقابل 100.5% خلال نفس الشهر من عام 2023. وجاء انخفاض النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

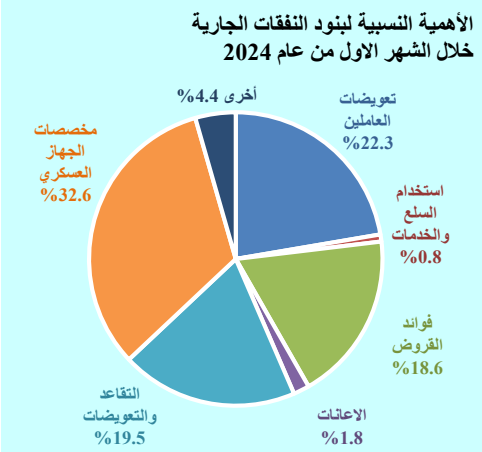

- انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 9.5 مليون دينار، ليبلغ 5.6 مليون دينار .
- انخفض بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 8.2 مليون دينار، ليبلغ 134.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 4.3 مليون دينار، ليصل إلى 160.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 1.8 مليون دينار، ليصل إلى 140.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 1.5 مليون دينار، ليصل إلى 12.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 0.1 مليون دينار، ليصل إلى 234.3 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 0.7 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، لتصل إلى 20.1 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

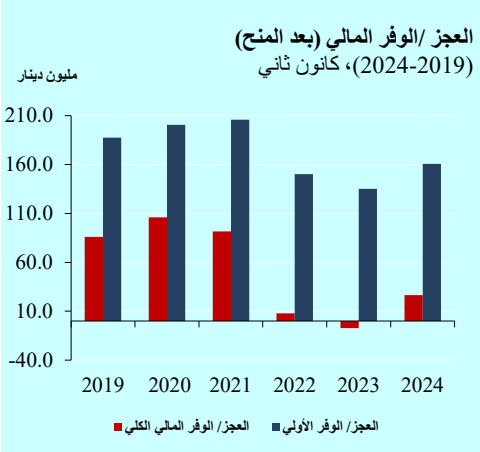

- حققت الموازنة العامة وفراً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الشهر الاول من عام 2024، مقداره 26.6 مليون دينار (0.9% من GDP)، مقابل عجز مقداره 7.2 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ الوفر المالي الكلي للموازنة العامة 21.1 مليون دينار (0.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 15.5 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 155.2 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال الشهر الاول من عام 2024، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 126.8 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 160.7 مليون دينار (5.3% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 135.1 مليون دينار (4.5% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2023.

رصيد دين الحكومة

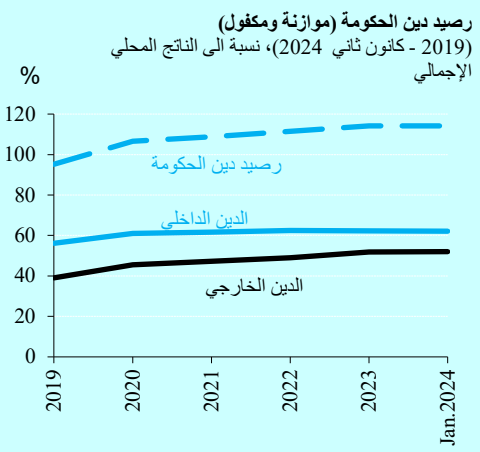

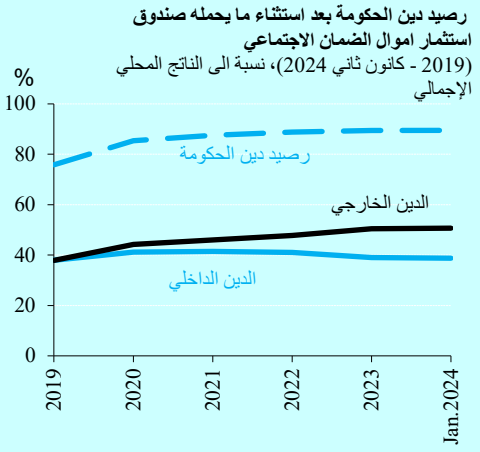

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون الثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 28.3 مليون دينار، ليبلغ 22,518.2 مليون دينار (62.1% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 28.3 مليون دينار، وثبات الدين الداخلي ضمن الموازنة، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 3,042.9 مليون دينار و19,475.2 مليون دينار، على الترتيب.
- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر كانون ثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 15.4 مليون دينار، ليبلغ 14,066.0 مليون دينار (38.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون ثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 157.5 مليون دينار، ليصل إلى 18,849.3 مليون دينار (52.0% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة،

يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.7%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 10.0%، تلاه الدينار الكويتي (3.1%)، والين الياباني (2.9%).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر كانون ثاني 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 157.5 مليون دينار، ليبلغ 18,365.4 مليون دينار (50.7% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون ثاني 2024 بمقدار 185.8 مليون دينار، ليصل إلى 41,367.5 مليون دينار (114.2% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (114.1% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,431.4 مليون دينار (89.5% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.5% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهر الاول من عام 2024 بمقدار 12.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، لتبلغ 112.0 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 38.5 مليون دينار، وفوائد بقيمة 73.5 مليون دينار).

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2024

♦ حزيران

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، ورفع سعر كل من زيت الوقود (1%) والاسفلت، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2024		معدل النمو %
		ايار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	960	915	-4.7
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,120	1,155	-3.1
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,350	1,305	-3.3
السولار	فلس/ لتر	735	700	-4.8
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	478.4	485.1	1.4
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	585	549	-6.2
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	590	554	-6.1
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	605	569	-6.0
الإسفلت	دينار/ طن	473.3	480	1.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/6/1.

■ استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

❐ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

♦ آيار

■ التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مُقدمة من الحكومة الألمانية للأعوام (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو بواقع 269 مليون يورو منحة و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

♦ آذار

■ التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة إجمالية 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:

- 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
- 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2024 بنسبة 35.6% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 573.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 19.7%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 1,223.8 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2024 بنسبة 11.2% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,522.3 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 5.6%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 2,840.5مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2024 ارتفاعاً نسبته 98.9%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023 ليبلغ 948.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024 فقد ارتفع العجز بنسبة 8.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 1,616.7 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 5.6% لتبلغ 1,118.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 25.4% لتصل الى 375.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 4.2%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 611.9 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,248.7 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 2,708.7 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 6.7% من GDP خلال عام 2023، مقارنة مع عجز نسبته 11.7% من GDP خلال عام 2022.

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 687.4 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 927.9 مليون دينار خلال عام 2022.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2023 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,082.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 36,643.9 مليون دينار في نهاية عام 2022.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 326.2 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 169.4 مليون دينار، خلال الشهرين الأولين من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 495.6 مليون دينار، مقارنة مع عام 2023، ليبلغ 3,946.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني - شباط				
	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)	
	القيمة	2023/2022	القيمة	2024/2023	
التجارة الخارجية	4,442.5	13.7	3,946.9	-11.2	
الصادرات الكلية	1,524.4	20.5	1,223.8	-19.7	
الصادرات الوطنية	1,432.6	24.7	1,106.4	-22.8	
المعاد تصديره	91.8	-21.3	117.9	27.9	
المستوردات	3,009.9	9.0	2,840.5	-5.6	
الميزان التجاري	-1,485.5	-0.6	-1,616.7	8.8	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني - شباط		
	2023	2024	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	337.0	319.7	-5.1
السعودية	127.4	129.2	1.4
العراق	67.4	113.2	68.0
الهند	351.9	97.0	-72.4
الامارات	26.2	38.8	48.1
فلسطين	35.3	34.6	-2.0
الصين	45.4	25.5	-43.8
المستوردات			
الصين	486.6	473.3	-2.7
السعودية	415.4	470.6	13.3
الولايات المتحدة الامريكية	250.5	202.5	-19.2
الهند	199.6	157.1	-21.3
الامارات	172.1	130.6	-24.1
مصر	77.2	111.3	44.2
اندونيسيا	103.7	86.1	-17.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2024 انخفاضًا نسبته 19.7% لتصل إلى 1,223.8 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 326.2 مليون دينار (22.8%) لتصل 1,106.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 25.6 مليون دينار (27.9%) لتصل إلى 117.4 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**
  - انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 61.2 مليون دينار (42.6%)، لتصل إلى 82.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واستراليا ومصر وهولندا على ما نسبته 57.6% من إجمالي صادرات البوتاس.
  - انخفضت الصادرات من الأسمدة بمقدار 11.9 مليون دينار (23.1%)، لتصل إلى 39.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على ما نسبته 79.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**1,432.6**	**1,106.4**	**-22.8**
الملابس	**206.7**	**230.4**	**11.5**
الولايات المتحدة الامريكية	169.8	182.5	7.5
الفوسفات	**94.6**	**86.5**	**-8.6**
الهند	69.0	66.4	-3.8
اندونيسيا	8.2	16.6	102.4
الصين	-	3.3	100.0
منتجات دوائية وصيدلية	**58.1**	**84.4**	**45.3**
العراق	8.0	17.7	121.3
السعودية	8.9	17.7	98.9
الجزائر	6.2	12.8	106.5
الولايات المتحدة الامريكية	8.3	6.6	-20.5
الامارات	3.2	6.4	100.0
البوتاس	**143.5**	**82.3**	**-42.6**
الهند	14.0	18.1	29.3
استراليا	16.4	12.9	-21.3
مصر	8.6	10.4	20.9
هولندا	8.3	6.0	-27.7
الاسمدة	**51.6**	**39.7**	**-23.1**
الولايات المتحدة الامريكية	25.6	29.2	14.1
العراق	1.3	2.2	69.2
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**33.6**	**38.9**	**15.8**
العراق	12.8	18.5	44.5
السعودية	7.6	10.4	36.8
ليبيا	4.3	3.4	-20.9
الخضراوات	**22.5**	**35.8**	**59.1**
السعودية	3.5	5.7	62.9
الكويت	2.7	2.2	-18.5
الامارات	1.8	2.2	22.2
ورق وكرتون	**27.6**	**23.2**	**-15.9**
السعودية	15.5	10.7	-31.0
العراق	4.6	5.5	19.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 8.1 مليون دينار (8.6%)، لتصل الى 86.5 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (99.8%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من "الورق والكرتون" بمقدار 4.4 مليون دينار (15.9%)، لتصل إلى 23.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 69.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 26.3 مليون دينار (45.3%)، لتصل إلى 84.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 64.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 23.7 مليون دينار (11.5%)، لتصل إلى 230.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 79.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الخضراوات بمقدار 13.3 مليون دينار (59.1%)، لتصل إلى 35.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والإمارات على ما نسبته 28.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الشهرين الأولين من عام 2024 ، بالمليون دينار

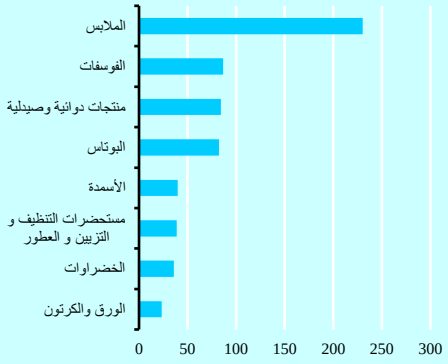

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الشهرين الأولين من عام 2024

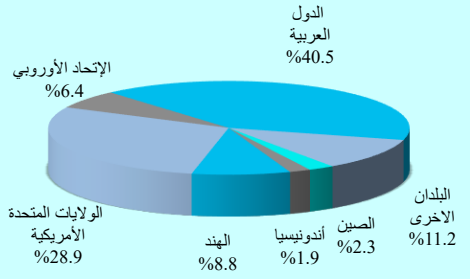

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضراوات و"الورق والكرتون" خلال الشهرين الأولين من عام 2024 على ما نسبته 56.1% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 44.5% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والعراق والهند والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 68.5% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2024، مقارنة مع 69.1% خلال ذات الفترة من عام 2023.

المستـــوردات السلعيـــة

انخفضـت مسـتوردات المملكـة خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2024 بنسـبة 5.6% لتصـل إلـى 2,840.5 مليـون دينـار، مقابـل ارتفـاع بنسـبة 9.0% خـلال ذات الفتـرة المقابلـة مـن عام 2023.

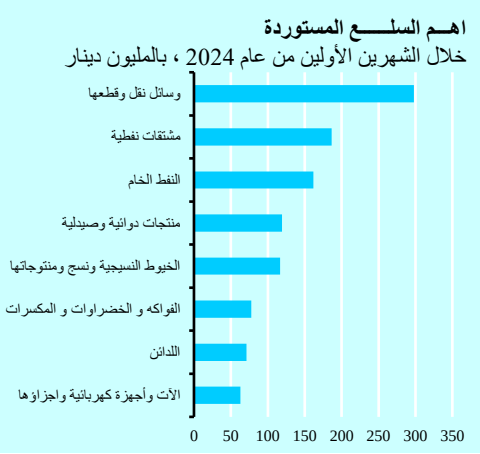

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مسـتوردات المملكة من الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها بمقدار 27.6 مليون دينار (30.4%) لتصـل إلى 63.1 مليون دينار. وقد شـكلت أسـواق كل من الصـين وإيطاليا ما نسـبته 41.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 21.7 مليون دينار (10.4%)، لتصل إلى 186.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الهند والسعودية والإمارات ما نسبته 98.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 16.5 مليون دينار (12.4%)، لتصل إلى 116.5 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 72.9% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضراوات والمكسرات" بمقدار 12.5 مليون دينار (13.9%)، لتصل إلى 77.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر وسوريا والسعودية ما نسبته 30.0% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**3,009.9**	**2,840.5**	**-5.6**
وسائل نقل وقطعها	**243.3**	**297.8**	**22.4**
الصين	51.5	121.1	135.3
الولايات المتحدة الأمريكية	43.7	53.1	21.4
كوريا الجنوبية	43.8	39.2	-10.5
مشتقات نفطية	**208.1**	**186.4**	**-10.4**
الهند	83.6	98.9	18.3
السعودية	95.4	83.7	-12.3
الإمارات	25.9	1.6	-93.8
النفط الخام	**88.9**	**161.7**	**81.9**
السعودية	61.0	119.7	96.2
العراق	27.9	42.0	50.5
منتجات دوائية وصيدلية	**91.7**	**119.4**	**30.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	10.7	19.4	81.3
المانيا	12.5	17.6	40.9
سويسرا	7.6	12.0	57.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**133.0**	**116.5**	**-12.4**
الصين	59.6	56.5	-5.2
تايوان	20.2	14.7	-27.2
تركيا	13.3	13.7	3.0
الفواكة و الخضراوات والمكسرات	**90.1**	**77.6**	**-13.9**
مصر	8.2	11.7	42.7
سوريا	6.0	5.9	-1.7
السعودية	4.2	5.7	35.7
اللدائن	**79.6**	**71.2**	**-10.6**
السعودية	33.6	42.3	25.9
الصين	14.8	7.9	-46.6
الإمارات	5.5	6.1	10.9
الآت واجهزة كهربائية واجزاؤها	**90.7**	**63.1**	**-30.4**
الصين	34.0	22.2	-34.7
ايطاليا	4.9	3.9	-20.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 72.8 مليون دينار (81.9%)، لتصل إلى 161.7 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 54.5 مليون دينار (22.4%)، لتصل إلى 297.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 71.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الشهرين الأولين من عام 2024

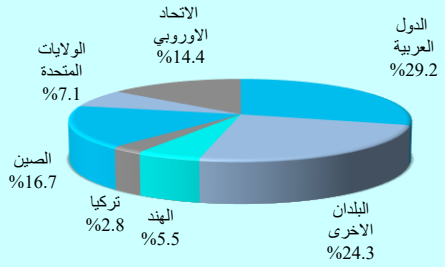

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الفواكه والخضراوات والمكسرات" واللدائن و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 38.5% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 34.1% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات ومصر وألمانيا على ما نسبته 57.4% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الاولين من عام 2024، مقابل 56.6% خلال ذات الفترة من عام 2023.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر شباط من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 15.4 مليون دينار (34.1%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 60.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الاولين من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 25.6 مليون دينار (27.9) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 117.4 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر شباط من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 471.5 مليون دينار (98.9%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 948.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2024، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 131.2 مليون دينار (8.8) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 1,616.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2024 بمقدار 24.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.2%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 611.4 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2024 انخفاضًا بنسبة 5.6% لتصل إلى 1,118.0 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 25.4% لتصل إلى 375.2 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2023 إلى ما يلي:

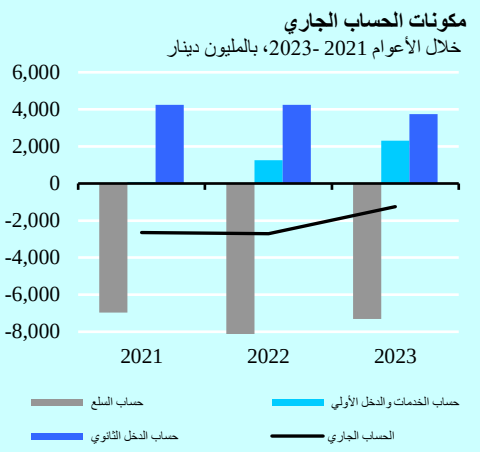

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,248.7 مليون دينار (3.5% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,708.7 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال عام 2022. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,399.9 مليون دينار (6.7% من GDP) خلال عام 2023، مقارنة مع عجز مقداره 4,028.3 مليون دينار (11.7% من GDP) خلال عام 2022. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 901.2 مليون دينار (11.0%) ليصل إلى 7,307.6 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 8,208.8 مليون دينار.
  - ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 1,020.2 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 2,643.5 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,623.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 327.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 359.1 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 530.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 560.1 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.8 مليون دينار ليصل إلى 202.8 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 3,743.3 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 4,235.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 324.2 مليون دينار، ليصل إلى 2,592.1 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 168.4 مليون دينار، ليبلغ 1,151.2 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2023، تدفقاً للداخل بمقدار 34.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 38.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2022. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,618.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,047.9 مقارنة مع عام 2022، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - سجّل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 687.4 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 927.9 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 856.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 487.3 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 516.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,108.3 مليون دينار.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 307.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 527.2 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2023 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,082.7 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2022 والبالغ 36,643.9 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2023 بمقدار 855.1 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2022 ليصل إلى 21,806.7 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 631.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 180.1 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 175.1 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 124.5 مليون دينار
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2023 بمقدار 2,293.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022 ليبلغ 59,889.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 866.9 مليون دينار لتبلغ 7,772.5 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 737.2 مليون دينار، ليبلغ 28,069.2 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 671.0 مليون دينار ليصل الى 7,535.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 294.9 مليون دينار لتصل الى 10,687.3 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 352.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 57.2 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الأجل، بمقدار 155.0 مليون دينار ليصل الى 631.3 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 116.5 مليون دينار ليصل إلى 1,888.7 مليون دينار.
- انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للاردن، بمقدار 58.6 مليون دينار ليصل إلى 1,640.4 مليون دينار.